الأمم المتحدة

E/C.19/2013/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 February 2013
Arabic
Original: Spanish

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثانية عشرة
نيويورك، ٢٠ -٣١ أيار/مايو ٢٠١٣
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
حقوق الإنسان

دراسة عن المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية على المستوى الدولي والوطني والمحلي

مذكرة من الأمانة العامة

عملا بقرار اتخذه المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الحادية عشرة (انظر E/2012/43، الفقرة ١٠٤)، طلب المنتدى من عضوتيه ميرنا كنغهام، وكانييـنكه سينا إعداد دراسة عن المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية على المستوى الدولي والوطني والمحلي لعرضها على المنتدى في دورته الثانية عشرة.

* E/C.19/2013/1.

200313 190313 13-23811 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسة عن المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية على المستوى الدولي والوطني والمحلي[1]

أولا – مقدمة

١ – منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أصبح للمرأة من نساء الشعوب الأصلية ولمطالبها المنادية بزيادة مشاركتها السياسية حضور بارز بدءا بالمستوى المحلي في مؤسساتها المجتمعية، وصولا إلى المستوى الدولي[2]. ويتمثل أحد مطالبها واحتياجاتها في إفساح المجال لتعزيز المساواة بين الجنسين وترشيح نساء من الشعوب الأصلية لشغل مناصب في مواقع أخذ القرار. وبالرغم مما في هذه العملية من تعقيدات، فقد أحرز فيها بعض التقدم الملحوظ.

٢ – وتتضمن هذه الورقة موجزا لبعض الخبرات والاستراتيجيات والدروس المستفادة، وتشير إلى التحديات التي تواجهها المرأة من نساء الشعوب الأصلية في سعيها من أجل تحقيق مشاركتها السياسية الكاملة والفعالة، بدءا بالمستوى المحلي في مؤسسات شعوبها الأصلية، وصولا إلى المستوى الدولي. ومن المؤمل أن تطرح من جديد المساهمات الواردة في هذه الورقة في مناسبات قادمة أخرى، وبخاصة في المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية (٢٠١٤) وفي خطة التنمية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٥)[3].

٣ – ولدراسة أشكال مشاركة المرأة من نساء الشعوب الشعبية، فإنه لا بد من التذكير بمختلف أشكال المقاومة والكفاح التي خاضتها دفاعا عن حقوق أبناء شعوبها وحمايتهم.

٤ – وقد أحرز في مجال المشاركة السياسية للمرأة تقدم كبير على المستوى العالمي يعزى إلى إصلاح القوانين واتخاذ تدابير للتمييز الإيجابي، وتنفيذ عمليات لنزع طابع المركزية، وسن قوانين الحصص، وفتح قنوات للمشاركة الشعبية وعمليات التدريب، وتعزيز الدور القيادي للمرأة. غير أن بلوغ المواقع الرئيسية لصنع القرار السياسي لا يزال يشكل تحديا عصيا على الحل بالنسبة للمرأة عموما والمرأة من نساء الشعوب الأصلية خصوصا. وفي المؤتمر العالمي

---

(١) تشكر صاحبتا هذه الدراسة المنتدى الدولي لنساء الشعوب الأصلية، وبخاصة ماريانا لوبيز، ومريا مانويلا سكيرا وسيسيليا راميرز على المساعدة المقدمة إليهما.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة
.www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/Beijing%20full%20report%20A.pdf

(٣) في معرض إعداد هذا العمل، أجريت دراسة إفرادية في أوساط نساء الشعوب الأصلية اللاتي يعشن على الصيد والقطف في كينيا؛ وأجريت كذلك في أمريكا اللاتينية مقابلات عبر الإنترنت. (التعداد السكاني في كينيا، ١٩٨٩).

الرابع المعني بالمرأة، طالبت نساء الشعوب الأصلية بالمشاركة على قدم المساواة مع الرجل في كل من الهياكل القائمة داخل مجتمعات شعوبها، وفي النظم الاجتماعية والسياسية القائمة على جميع المستويات[٤]. وقد تم رسميا التنصيص على هذا الحق في المادتين ٥ و ١٨ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (الإعلان)[٥] الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٥ - وحث المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أيضا الدول على أن تتخذ خطوات ملموسة لزيادة مشاركة المرأة من نساء الشعوب الأصلية في العمل الحكومي وهياكل صنع القرار على جميع المستويات؛ وكفالة وصولها إليها على قدم المساواة مع الرجل، وبخاصة وصولها إلى الهيئات الحكومية لصنع القرار، والأحزاب السياسية، والجهاز القضائي، ونقابات العمال؛ وعلى تعزيز عمليات التدريب لتحقيق هذه الغاية[٦].

٦ - ورغم قيام بعض الحكومات، ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التعاون الدولي بدعم استراتيجيات زيادة المشاركة السياسية للمرأة من نساء الشعوب الأصلية وتعزيزها، فقد ذكرت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (انظر A/HRC/ERIP/2010/2) أن فرص إعمال حقوق أبناء هذه الشعوب كثيرا ما تكون معدومة، وبخاصة في حالة المرأة.

٧ - ففي حالة أبناء الشعوب الأصلية، تندرج المشاركة السياسية في إطار إعمال حقهم في تقرير مصيرهم، والمفهوم على أنه حقهم في تحديد مركزهم السياسي وسعيهم الحر إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٧]. وقد نبهت نساء الشعوب الأصلية إلى أن مشاركتهن السياسية - رغم أنها دخيلة على ثقافة شعوبهن - تنطوي على أهمية بالغة بالنسبة إليهن، حيث إنها تفتح لهن باب التمكين. ورغم تسليمهن بأن العادة درجت على أن يكون للمشاركة السياسية داخل كل مجتمع من مجتمعات شعوبهن أشكالها الخاصة التي تتبدى من خلال حقوق أفرادها وواجباتهم ومسؤولياتهم ومهامهم المنوطة بهم، والتي هي أشكال تختلف باختلاف نوع جنسهم وأعمارهم وخبراتهم ومعارفهم؛ يظل الأمر يتعلق هنا في جميع

(٤) يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي: http://www.nacionmulticultural.unam.mx/declaraciones/docs/decl_223.pdf.

(٥) قرار الجمعية العامة ٢٩٥/٦١، المرفق طيه.

(٦) E/2004/43، الفقرة ١٤ (أ) و (هـ) و (ز).

(٧) المادة ٣ من الإعلان.

الحالات بأشكال من المشاركة التي تقوم في إطار علاقات اجتماعية وعلاقات قرابة وعلاقات مجتمعية تستند إلى أعراف اجتماعية ملزمة[٨].

٨ - فممارسة السلطة بالنسبة للمرأة من نساء الشعوب الأصلية تتمثل في الفرص المتاحة لإثبات ''الوجود'' أي الحضور وأخذ الكلمة والشعور بأنها سيدة قرارها. فهذه المشاركة تتيح لها إمكانية التعريف بنفسها داخل مجتمعها المحلي والتعبير عن تطلعاتها وطموحاتها ومواقفها ونضالاتها[٩].

٩ - وترى المرأة من نساء الشعوب الأصلية في كينيا اللاتي يعشن على الصيد والقطف في المشاركة السياسية فرصة للانخراط في الحياة العامة من أجل نقل وإبلاغ مطالبها سواء على المستوى الوطني أو الدولي، والتأثير على صناع القرارات التشريعية والتنفيذية على المستويين المحلي والوطني، والمشاركة في اختيار صناع القرار، وذلك بالترشح لشغل مواقع صنع القرار أو بالتصويت لمن يطمح إلى بلوغها[٨].

١٠ - ولئن كانت المرأة من الشعوب الأصلية تسلِّم بأن صفتها كامرأة أو امرأة من نساء الشعوب الأصلية ليست في حد ذاتها ضمانة لتصريف الشؤون العامة على نحو فعال لأن إعمال هذه الفعالية في هذا المجال يظل مرهونا في المقام الأول بجدول الأعمال السياسي أو العقائدي الذي يضاف إلى عامليْ التنوع الإثني ونسبة تمثيل المرأة[١٠]. ففي عملية تصريف المرأة من نساء الشعوب الأصلية لتلك الشؤون، وجهت مطالبها نحو إحداث تغييرات داخل شعوبهن، وعملت من أجل إحداث تحولات خارجية على كل من المستويين الحكومي والدولي.

(٨) ك. سينا، ''مشاركة المرأة من نساء الشعوب الأصلية اللاتي يعشن على الصيد والقطف في المنتديات السياسية، ٢٠١٢''.

(٩) إيلين مايرينا، ''التمكين لكفالة المشاركة الكاملة والفعلية والتفاعلية للمرأة من نساء الشعوب الأصلية وتعزيز دورها القيادي''. مؤتمر القمة الأول للمرأة من نساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين، أوشاكا، المكسيك، ٢٠٠٢. يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي: http://sidoc.puntos.org.ni/isis_sidoc/documentos/12971/12971_00.pdf.

(١٠) ن. باكاري، ''تعايش أشكال مختلفة لإنتاج المعارف في فض النزاعات من شأنه أن يؤثر في بلد ومجتمع متعدد الثقافات. يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي: http://www.ub.edu/web/ub/es/menu_eines/noticies/2010/entrevistes/ninapacari.html.

ثانيا – المشاركة السياسية للمرأة من نساء الشعوب الأصلية بوصفها حقا من حقوقها

١١ – يرد حق كل فرد في التحرر من جميع أشكال التمييز في عدة صكوك لحقوق الإنسان كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد كان هذا الحق، بالنسبة لحركة نساء ورجال الشعوب الأصلية في صميم مطالبها، وكانت الاستراتيجيات التي اتبعت في حالتيْ النساء والرجال تهدف إلى الحد من العوامل الهيكلية لتعرضهم للتمييز وتمكينهم بوصفهم حائزين على حقوق الإنسان.

١٢ – وتدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة ٧، الدول الأطراف إلى أن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وأن تكفل للمرأة بوجه خاص على قدم المساواة مع الرجل، الحق في ما يلي:

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛

(ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

١٣ – وقد قررت الدول أن يكون تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه يتعين تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. وتستخدم نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية مقياسا لمدى بلوغ هذا الهدف.

١٤ – فبالنسبة لأبناء الشعوب الأصلية، يترتب على الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تشملهم أثر مباشر على تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان الأخرى. وهناك من بين المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي تسند حقهم في المشاركة، الحقوق المتعلقة بتقرير المصير والمساواة والتكامل الثقافي، والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والملكية (انظر A/65/264). فهذا الإطار المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة هو الذي يجسد البعد الجماعي لحقوق الإنسان المكفولة لهم.

١٥ - ويستند الحق المكفول للمرأة من نساء الشعوب الأصلية بوصفها فردا من أفراد هذه الشعوب، في أن تستشار بشأن العمليات المشروطة بموافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة، وفي أن تشارك في هذه العمليات، وإلى الاتفاقية رقم ١٦٩ التي تطالب الدول بأن تضفي على مشاركة الشعوب الأصلية طابعا مؤسسيا من خلال إجراءات منسقة ومنظمة، وإلى الإعلان الذي يتضمن أكثر من ٢٠ حكما من الأحكام التي تؤيد حق هذه الشعوب في المشاركة في صنع القرارات بشأن طائفة واسعة من القضايا. فالإعلان المذكور ينص صراحة في المادة ٢٢ على أنه عند تنفيذه، ينبغي أن تتخذ الدول، جنبا إلى جنب مع الشعوب الأصلية، تدابير لكفالة تمتع نساء وأطفال الشعوب الأصلية بالحماية والضمانات الكاملة من جميع أشكال العنف، وينص في مادته ٤٤ على أن جميع الحقوق المعترف بها فيه مكفولة بالتساوي للذكور والإناث من أفراد الشعوب الأصلية.

١٦ - ومن ثمة، فإن هذه الأحكام توسع مفهوم ونطاق إعمال حق المشاركة السياسية للمرأة من نساء الشعوب الأصلية. ولا بد عند دراسة أوجه القصور في حمايتها من مختلف أشكال التمييز والعنصرية (انظر E/CN.4/2004/80) ودراسة المقترحات التي تطرح لضمان مشاركتها السياسية الكاملة، من النظر في المؤسسات المعنية بشعوبها ودوائر صنع القرار الحكومية. ولا بد من مراعاة ضرورة أن تمارس المرأة من نساء الشعوب الأصلية حقوقها السياسية، لا بوصفها شخصا فحسب، بل وكذلك بوصفها فردا من أفراد هذه الشعوب، وهو ما تتمخض عنه مسؤوليات محددة تجاهها ترتبط بانتمائها إلى تلك ''الجماعة''.

١٧ - وتعترف الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بحق المرأة في عدم التعرض للتمييز لأنها أنثى ولأنها من أفراد هذه الشعوب، وتعترف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحقوق المرأة من نساء الشعوب الأصلية. وفي هذا السياق، أصدرت الهيئتان المنشئتان بموجب كلا الصكين (انظر A/HRC/EMRIP/2010/3) توصيات وجيهة تتصل بالمشاركة السياسية للمرأة من نساء الشعوب الأصلية في عدة بلدان. وأوصيتا بأن تتخذ الدول تدابير لكفالة زيادة عدد المشاركات من النساء، وبخاصة نساء الشعوب الأصلية في الحياة العامة وعمليات صنع القرار، وأن تضاعف جهودها لضمان تحقيق المشاركة الكاملة لأبناء الشعوب الأصلية، وبخاصة نساؤهم، في شؤون الإدارة العامة على جميع المستويات.

ثالثا – التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية

١٨ – تنشأ صعوبات كبيرة في تحليل الطرائق التي تشارك بها نساء الشعوب الأصلية. فهناك نقص في الإحصاءات المحدَّثة المصنفة حسب نوع الجنس، كما أن البيانات المحددة المتعلقة بنساء الشعوب الأصلية أكثر شحة. وقد أُحرِز أكبر قدر من التقدم في منطقة أمريكا اللاتينية من حيث جمع البيانات الإحصائية وإجراء الدراسات النوعية بشأنهن. وترد أدناه بعض النتائج المحققة.

المستوى المحلي والمجتمعي

١٩ – تعترف المادتان ٤ و ٥ من الإعلان بحق الشعوب الأصلية، في ممارسة حقها في تقرير المصير، في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، وفي الحفاظ على مؤسساتها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتميزة وتعزيزها. ومن وجهة نظر نساء الشعوب الأصلية، ما برحت هذه الحقوق تمثل مجال التركيز الرئيسي لجهودهن المبذولة لزيادة حضورهن، وإسماع أصواتهن، والحصول على تأييد بقية المجتمع للمطالب التي تعنيهن كنساء.

٢٠ – وتاريخياً، لم يكن بعض الشعوب الأصلية مثل الأوجييك في كينيا مقسمة طبقياً من الناحية الاجتماعية. ولم يكن لديها قط رؤساء أو مجالس حكماء. وكان الناس ينتمون إلى أسرة موسعة، وإلى سلسلة نسب فرعية (Kot)، وسلسلة نسب (Kurget)، وعشيرة (Oret)، وفئة عمرية (Ipinta)، ومستوى آخر (Ipin). وقد تشكلت العلاقات المجتمعية بهذه الروابط التي تحكمها قواعد مجتمعية صارمة يطيعها الجميع. وكانت القرارات تتخذ بتوافق الآراء. وكان ضمن صفوف نساء الأوجييك خبيرات في فض النزاعات، وحكيمات، ومتخصصات في العلاج بالطب التقليدي. ولم يكن هذا الوضع يختلف اختلافاً كبيراً عن وضع شعوب أصلية أخرى.

٢١ – وقد شددت آلية الخبراء على أنه في الكثير من مجتمعات الشعوب الأصلية، ما زالت النساء يؤدين أدواراً هامة في اتخاذ القرارات، وخاصة فيما يتعلق بالطقوس الثقافية والاحتفالية التي تكون مناسبة للتفاعل فيما بين الأجيال والتعلم من بعضها البعض ونقل المعارف من جيل إلى آخر. فمن خلال هذه العمليات، تتعلم النساء أن يعتمدن على أنفسهن وأن يعلمن غيرهن بالمثل. وعلاوة على ذلك، تتخذ النساء يومياً قرارات هامة بشأن العمل الزراعي

واختيار المحاصيل، وبشأن الإمدادات الغذائية اليومية للأسرة، فيسهمن في سبل عيش الأسر والمجتمعات المحلية (انظر A/HRC/EMRIP/2011/2).

٢٢ - إلا أن التحدي يتمثل، كما أشار المنتدى الدائم، في تآكل دور نساء الشعوب الأصلية بسبب عدة عوامل مجتمعة، منها ضياع الموارد الطبيعية، ونفاد النظم الإيكولوجية، وتحولهن إلى الاقتصادات النقدية، والتغيرات التي طرأت على الهياكل المحلية والاجتماعية وهياكل صنع القرار، وافتقارهن إلى وضع سياسي داخل الدول (انظر E/C.19/2009/8، الفقرة ١).

٢٣ - وفي هذا السياق طرحت المرأة أشكالا جديدة للتواصل داخل المجتمعات المحلية والأسر ومع الرجل، الأمر الذي هيأ لها الظروف المواتية لممارسة حقها بقدر أكبر من المساواة مع الرجل، بل وأصبحت تتحدى العادات والتقاليد القمعية المناهضة لها.

٢٤ - وفي بعض الحالات، تغيرت بعض الأنماط المتعلقة بها كسن الإنجاب، وأدوارها القيادية، والمناصب التي تشغلها، والعلاقات التي تقيمها مع قادة المنظمات، ومطالبها النوعية، وإنشاء هياكل خاصة بها داخل ''الجماعة المشتركة'' وخارجها، و ''خروجها من دائرة الشأن الخاص إلى دائرة الشأن العام''[(١١)]. وكانت النضالات الجماعية من أجل الأراضي والموارد والاستقلال الذاتي والخدمات الأساسية المشتركة بين الثقافات، على سبيل المثال لا الحصر، عاملا ساهم في إضفاء ملمح سياسي على هويتها الإثنية والجنسانية.

٢٥ - وكان هناك من بين الاستراتيجيات التي استعين بها لزيادة مشاركتها السياسية في مؤسسات الشعوب الأصلية ما يلي[(١٢)]:

(أ) إنشاء المنظمات النسائية - نظراً للصعوبة البالغة في الاعتراف بمكاسب المرأة، أنشأت النساء منظماتهن الخاصة بهن حتى يتسنى دعوتهن للمشاركة في الأنشطة المجتمعية على قدم المساواة مع الرجل؛

(ب) تخصيص حصص للمرأة في حكومات ومنظمات الشعوب الأصلية - في حالات أخرى، تفاوضت النساء مع الرجال لتخصيص حصص لكفالة مشاركة المرأة،

(١١) انظر مارتا سانشيز نستور، ''النظرة المزدوجة. أصوات وسير المرأة من نساء الشعوب الأصلية'' دراسة صدرت عن معهد سمون بوفوار للقيادة وصندوق الأمم المتحدة للمرأة جهاز Simone de Beauvoir and UNIFEM, Mexico City 2005.

(١٢) صندوق الشعوب الأصلية، جامعة الشعوب الأصلية المتعددة الثقافات، ''نظرة نقدية من منظور شعوب ابيا يالا الأصلية'' المجلد الأول، ٢٠١٢.

بإنشاء مكاتب أو أمانات مخصصة لشؤونها أو شؤون الأسرة. واعتمدت بعض منظمات الشعوب الأصلية استراتيجيات تقسم فيها نسبة التمثيل مناصفة بين الرجل والمرأة[١٣]؛

(ج) استحضار الرؤية الكونية لدى الشعوب الأصلية – في المجتمعات المحلية والقرى التي تشكل فيها الرؤية الكونية أساساً لنظام الأشياء، وتشكل من ثَم، أساس حكم الجماعة، لجأت النساء، ولا سيما الشابات، إلى التفاوض مع المجتمع، مناديات بالعودة إلى الرؤية الكونية والاستماع إليهن ووضع مواقفهن في الحسبان كما كان الحال مع جداتهن في الماضي؛

(د) الاقتداء بسيرة الأسلاف – جار إحياء سيرة الأسلاف، من خلال التعاون المتناسق بين النساء والرجال، وذلك كخطوة أولى نحو إحياء نظم الشعوب الأصلية المتعلقة التي تنظم العلاقات بين الجنسين على أساس الثنائية والتكامل. ففي منطقة الأنديز، على سبيل المثال التي تأخذ بمفهوم (شاشا ورمي) الموروث عن الأسلاف، يجري العمل في الحكومات الأهلية (لوس آيو) من أجل إحياء قيم الزوجة المكملة لزوجها (ماما تايا). فالأمر يتعلق هنا إذا جاز التعبير، بمناصب سياسية تقسم فيها المهام بين الرجل والمرأة في إطار من العلاقات الثنائية والتكاملية يذكر بسيرة الأسلاف. فالمرأة تتكفل بأداء الطقوس، ويتكفل الرجل بأداء الدور المتعلق بالتواصل الشفهي؛

(هـ) السعي لشغل المناصب التي عادة ما يشغلها رجال – تتمثل إحدى الاستراتيجيات التي لا ينفك يتعزز اللجوء إليها في ترشيح نساء لشغل مناصب في المجالس البلدية.

٢٦ – وتتمثل بعض العوامل التي تحد من مشاركة المرأة على مستوى المجتمع المحلي في ضعف مشاركتها في الجمعيات الأهلية (فالنساء كثيراً ما يحضرن بالنيابة عن أزواجهن أو آبائهن ولكن ليس لهن تمثيل بوصفهن نساءً؛ وحين يتكلمن يقابلن بالاستهزاء، وهو ما ينال كثيرا من ثقتهن في أنفسهن)؛ وعدم انتظامهم في جمعيات تمثلهن؛ وسوء المعاملة التي يلقينها في المجتمع حين يشرعن في المشاركة، الأمر الذي يضر بصورتهن الشخصية في أعين أسرهن ومجتمعهن. وكثيراً ما تعاقبهن مجتمعاتهن على خروجهن عن الأعراف السائدة.

(١٣) منظمة الشعوب الأصلية الكولومبية، هيئة التنسيق بين منظمات الشعوب الأصلية في بلدان الأنديز ومجلس الشعوب الأصلية لبلدان أمريكا الوسطى.

مستوى المجالس البلدية

٢٧ - في العقود الأخيرة، رشحت الشعوب الأصلية ممثلين لها في المجالس البلدية. ويوجد عدد من العوامل التي أتاحت لنساء الشعوب الأصلية سبلاً أسهل للوصول إلى المجالس البلدية؛ من بينها الإصلاحات القانونية، والهجرة، وعمليات اللامركزية، والبحث عن خيارات في مواجهة تزايد النزاعات والصراعات على السلطة بين القوى السياسية، وزيادة عدد النساء العاملات في المجالات المهنية، والتقدم المحرز في مجال مكافحة التمييز وإعمال حقوق المرأة والشعوب الأصلية[١٤].

٢٨ - وبوجه عام، ما برحت نساء الشعوب الأصلية يُنتَخَبن لإدارة البلديات الأفقر والأكثر تهميشاً - وفي بعض الحالات، إدارة المجتمعات التي تعصف بها التوترات والنزاعات. وأغلب هؤلاء نساء ذوات مهارات قيادية استثنائية وتاريخ من الكفاح الأسري على مدار الأجيال. وقد يصبح تحقيق التوازن بين حياتهن الخاصة والعامة صعباً، وقد يضطررن إلى التفاوض مع أسرهن[١٤].

٢٩ - ويلاحظ في هذه الحالات أن لديهن طريقة مميزة في تصريف الأمور. حيث إنهن أقدر على التواصل مع المجتمع المحلي وعلى فض النزاعات وممارسة السياسة بطريقة مختلفة. فالسلطة بالنسبة لهن تعني خدمة المجتمع، والشفافية في الحكم، وتحمل مسؤولية أخلاقية أكبر، وهن يعملن بمزيد من الجد من أجل سلامة شعوبهن. ولا يغيِّر تبوأ المرأة رئاسة مجلس بلدي الصورة العامة للمرأة فحسب، بل إنه يحدث تغييراً في العقلية يبدأ بالنساء أنفسهن، ويؤدي إلى تغيير المواقف تجاه المرأة بوجه عام[١٤]. ومن المكاسب التي نشأت عن هذه التغيرات أن المنظمات النسائية للشعوب الأصلية أصبحت قادرة على المضي قدما في إقامة شراكات مع الحكومات المحلية تساعدها على تنفيذ خططها السياسية وكسب قدرة على التأثير لدى مستويات حكومية أخرى.

٣٠ - وتتعلق المشاكل الرئيسية التي تواجهها النساء في هذه المرحلة بالتعليقات السلبية التي يثيرها اشتغالهن بالشأن العام، حيث إن هذا الأمر كثيرا ما يمثل ضربا من القطع مع ثقافتهن. ويوجد افتراض شائع جداً - من جانب الرجال والنساء على السواء - بأن المرأة غير قادرة على التعامل بنجاح مع متطلبات تصريف الشؤون العامة، وأن من الأهمية بمكان أن تجد دعما قويا على مستوى القاعدة الشعبية. وقد شجعت منظمة السياسيات من نساء الشعوب

(١٤) مارغريتا دالتون، ''في تعارض الديمقراطية مع المساواة'' رئيسات المجالس البلدية في اوشاكا، المحكمة الانتخابية للجهاز القضائي للدولة الاتحادية. مركز البحوث والدراسات العليا في مجال الأنثربولوجيا الاجتماعية، مكسيكو، ٢٠١٢.

الأصلية في غواتيمالا على توفير التدريب والدعم التقني – السياسي للنساء المنتخبات لمناصب في المجالس البلدية.

٣١ – ويكفل دستور دولة واهاكا الحرة ذات السيادة وقانون واهاكا للمؤسسات السياسية والإجراءات الانتخابية احترام وحماية الممارسات الديمقراطية لتلك المجتمعات التي تختار سلطاتها بموجب النظم التقليدية والعرفية. ومن بين مجالس واهاكا البلدية البالغ عددها ٥٧٠ مجلساً، يَنتَخِب ما عدده ٤١٨ مجلساً سلطاته بموجب القانون العرفي؛ وتحكم النساء تسعة مجالس منها، من بينهن سبع سيدات انتخبن بموجب النظام العرفي لمجتمعات الشعوب الأصلية[١٥].

المستوى الوطني

٣٢ – تعترف المادة ٥ من الإعلان بحق الشعوب الأصلية في المشاركة الكاملة، إن اختارت ذلك، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة. وفي العقود الأخيرة، توجهت الشعوب الأصلية بشكل متزايد إلى طلب المشاركة على نحو أكبر وأفضل في تلك الشؤون. وكانت الحجة المقدمة لتشجيع مشاركة المرأة من نساء الشعوب الأصلية أنها انتزعت ''ملكية'' حقوق الإنسان كامرأة وفرد من أفراد الشعوب الأصلية.

٣٣ – فعلى المستوى الوطني، تقدمت المشاركة السياسية للمرأة ببطء شديد، حيث قامت في العقود الأخيرة دول عدة بإدراج المساواة بين الجنسين وحقوق الشعوب الأصلية في دساتيرها، معززة بذلك التقدم المحرز. وبالمثل، حدد عدد من الدول حصصا لتمثيل المرأة لضمان مشاركتها. وكانت هناك حالات متفرقة لنساء مثلن الشعوب الأصلية في البرلمانات، وقمن فيها بإصلاحات دستورية، وبدأت نساء الشعوب الأصلية يدخلن إلى الهيئات التشريعية تدريجيا.

٣٤ – ويمكن تبيان الفروق بين نسبة تمثيل المرأة في الهيئات الوطنية للشعوب الأصلية ونسبة تمثيلها في الهياكل العامة للدولة. ونشير فيما يرد أدناه بإيجاز إلى حالات محددة لهذه الفروق.

٣٥ – فمعدل تمثيل المرأة في البلدان الاسكندنافية هو الأعلى في العالم. ولكن الحالة تختلف كثيرا في البرلمان الصامي، حيث إن نسبة تمثيلها فيه ضعيفة. ففي فنلندا، هناك ٢١ عضوا في البرلمان الصامي، منهم سبع نساء، أي ما يمثل ٣٣ في المائة. وفي السويد، فمن أصل ٢٣ عضوا، هناك ثمان نساء و ١٥ رجلا، أي ما يقارب ضعف عدد النساء؛ وفي النرويج

(١٥) هذه هي أول هيئة تقنن الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، قبل عشر سنوات من اعتراف الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية بها.

هناك سبع نساء فقط من أصل ٣٩ عضوا في البرلمان الصامي، أي أن معدل تمثيل النساء يبلغ ١٨ في المائة فقط. وحتى اليوم، لم يترأس البرلمانات الصامية إلا رجال. غير أنه انتخبت في الآونة الأخيرة في فنلندا امرأة لمنصب نائبة رئيس البرلمان، وهذا المنصب شغلته على نحو متواصل حتى الآن في النرويج امرأة. وفي عام ١٩٩٣، أنشئ منصب لتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان الصامي للنرويج، ولكن ذلك لم يؤد حتى الآن إلى أي زيادة في تمثيلها[١٦].

٣٦ - وفي عام ١٩٨٦، نظرت لجنة نيوزلندا الملكية المعنية بالنظام الانتخابي في تخصيص مقاعد للماوريين في البرلمان، وأبقي على هذه المقاعد عندما تم تعديل قانون الانتخابات في عام ١٩٩٣. وكانت تلك المرة الأولى التي يشهد فيها التاريخ وضع استراتيجية لكفالة مشاركة الشعوب الأصلية في البرلمانات.

٣٧ - وفي إطار الإصلاح الدستوري في كينيا، تنص المادة ٢٧ (٢) ضمن جملة أمور على أن تضع الدولة تشريعات تكفل على وجه التحديد ألا يكون أكثر من ثلثي الأعضاء في الهيئات المنتخبة من الرجال أو النساء فقط.

٣٨ - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تعززت مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار بإدراج نظام في قانون الانتخابات لعام ١٩٩٩ يخصص لها حصصا لتمثيلها في تلك المواقع. ويكمل هذا التشريع قانون جماعات المواطنين والشعوب الأصلية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ويجيز هذا القانون لأبناء الشعوب الأصلية أن يقدموا مرشحين من بينهم إلى الانتخابات الوطنية والبلدية من خارج الأحزاب السياسية. وعلاوة على ذلك، تشترط المادة ٨ من القانون تحديد حصص لترشيح نساء لا تقل نسبها عن ٥٠ في المائة[١٧].

٣٩ - وفي نيكاراغوا، وعلى الرغم من أنه قد تم في نصف البلد تقريبا منذ عام ١٩٨٧ إحلال نظام حكم ذاتي يعترف بالحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية والمجتمعات العرقية، فقد أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري في عام ٢٠٠٨ عن قلقها إزاء المشاركة الضعيفة للشعوب الأصلية في الحياة السياسية لنيكاراغوا، وبخاصة في مجالس

---

(١٦) Jorunn Eikjok. Discussion in “Gender in Sápmi”، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي: http://www.iwgia.org/iwgia_files_publications_files/IA_1-2-04.pdf.

(١٧) دستور الدولة الذي أصدرته الجمعية التأسيسية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، في سوكره في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧، بالنص التالي: ”لجميع المواطنين والمواطنات حق المشاركة بحرية في تشكيل السلطة السياسية وممارستها ومراقبتها، وذلك بشكل مباشر أو عن طريق ممثليهم، وبصورة فردية أو جماعية. وتكون المشاركة عادلة ومتساوية للرجال والنساء (المادة ٢٦، الجزء الثاني“.

الأقاليم المستقلة (CERD/C/NIC/CO/14). وقد عملت النساء وسلطات إقليم شمال المحيط الأطلسي المتمتع بالحكم الذاتي على تشجيع وتأييد سياسة للمساواة بين الجنسين تتضمن تدابير لتمكين المرأة؛ والعمل بنظام الحصص الانتخابية للنساء في حزبين من الأحزاب السياسية؛ وتنفيذ برنامج تثقيف سياسي لنساء الإقليم. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة إلى أعضاء مجلس الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي من ٤ في المائة إلى ٤٠ في المائة. واعتمدت نيكاراغوا أيضا قانونا انتخابيا يتم بموجبه، بالنسبة للأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي، تعيين مرشحين لبعض الدوائر الانتخابية على أساس حصص لتمثيل كل جماعة من مجتمعات الشعوب الأصلية والجماعات العرقية، وبالتالي ضمان تعدد الأعراق في عضوية مجلس الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي[١٨].

٤٠ - وفي إقليم كونا يالا للشعوب الأصلية في بنما، يمثل المجلس العام للإقليم أعلى سلطة ويوجد على رأسه ثلاثة زعماء كبار ينتخبهم المجلس المؤلف من ٤٩ مجتمعا محليا يمثلها ٤٩ زعيما سياسا وروحيا (''سايلا''). ويطلب من كل جماعة محلية إشراك امرأة في وفدها. وتشغل بعض النساء مناصب في الهيكل الهرمي لهذه السلطة المحلية، حيث توجد امرأة، إما في رئاسة مجلس من مجالس إمبيرا - وونان، أو كزعيمة من زعيماته. وهناك في كل تلك الأقاليم منظمات للمرأة من نساء الشعوب الأصلية الممثلة على المستوى الوطني في هيئة التنسيق الوطنية لنساء الشعوب الأصلية في بنما.

٤١ - واعتمدت بيرو من جانبها، قانون تكافؤ الفرص للمرأة والرجل[١٩]، الذي يشير على وجه التحديد، إلى تعزيز مشاركة المرأة الريفية، والمرأة من نساء الشعوب الأصلية، والمرأة من نساء شعوب الأمازون، والمرأة البيروفية المنحدرة من أصول أفريقية وإشراكهن في صنع القرارات. وقامت بيرو أيضا بسن قانون انتخابات الأقاليم[٢٠] الذي يشترط تخصيص حصص انتخابية لتمثيل الإثنيات بالإضافة إلى الحصص المخصصة لتمثيل المرأة.

٤٢ - وتخصص في كولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وبنما كذلك حصص محددة لتمثيل أبناء الشعوب الأصلية في عضوية الهيئات التشريعية.

---

(١٨) المادة ١٤٢، قانون الانتخابات، رقم ٣٣١.

(١٩) القانون رقم ٢٨٩٨٣.

(٢٠) القانون رقم ٢٧٦٨٣. وينطبق الأمر نفسه على قانون الانتخابات البلدية، الذي يحدد حصة جنسانية نسبتها ٣٠ في المائة وحصة للشعوب الأصلية نسبتها ١٥ في المائة (القانون رقم ٢٦٨٦٤ المعدل بموجب القانون رقم ٢٧٧٣٤).

٤٣ - وفي غواتيمالا، يعتبر ترشيح ريغوبرتا مينشو للرئاسة، عن الحزب السياسي للشعوب الأصلية ''Winaq''، سابقة مهمة. وقد عبرت عن ذلك بقولها: ''نحن صوت الآلاف من مكمَّمي الأفواه الذين لا مكان لهم، ولا يتلقون إلا الأوامر''. وعبرت عن اعتزازها بأن تكون امرأة من نساء الشعوب الأصلية في بلد وصفته بأنه ''متحيز ضد المرأة وعنصري واستبعادي''(٢١).

٤٤ - ويعزى البعد الجماعي في منح حق المشاركة في الانتخابات أساسا إلى المطالبات باحترام التقاليد والعادات، فرغم أن هذه المطالبات كانت أكثر ظهورا في الانتخابات المحلية، فإنها لم تغب عن مناقشات الانتخابات الوطنية. فقد اعترفت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية الحركة الأهلية لساحل المحيط الأطلسي ضد نيكاراغوا بحق أبناء الشعوب الأصلية في المشاركة في تصريف الشؤون العامة للدولة، والذي هو حق ينطوي أيضا على عنصر جماعي يلزم الدولة باتخاذ تدابير خاصة لضمان مشاركتهم الفعلية في هياكلها ومؤسساتها السياسية مشاركة تقوم على قيمهم وتقاليدهم وعاداتهم(٢٢).

٤٥ - وبتحليل مختلف الاستراتيجيات المتبعة من جانب نساء الشعوب الأصلية وشعوبها على حد سواء لزيادة عدد ممثليهم في البرلمانات، يجوز القول إن هذه الاستراتيجيات لم تنجح في تحسين مشاركة المرأة من نساء الشعوب الأصلية. لأن ''المقاعد المخصصة'' لها، إن وجدت يشغلها رجال، إضافة إلى أنها لم تستفد لا من الحصص ولا من الدوائر الانتخابية التي خصصت لها.

٤٦ - وقد اقترنت التطورات التي استجدت في المجال التشريعي بتخصيص حيز لنساء الشعوب الأصلية داخل المؤسسات الحكومية المعنية بالمسائل الجنسانية، وفي بعض المؤسسات المعنية بقضايا الشعوب الأصلية.

٤٧ - وكانت ماريون سكريمغور أول وزيرة من نساء الشعوب الأصلية في تاريخ أستراليا، فقد كانت ممثلة عن أرافورا منذ عام ٢٠٠١، وعضوة في مجلس الوزراء بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩. وتولت مناصب الوزارات التالية: العمل، والتعليم والتدريب، والخدمات الأسرية والمجتمعية، وحماية الطفل، والسياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية، والفنون والمتاحف، والسياسات المتعلقة بالمرأة. واستقالت من مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٩ لأسباب صحية.

---

(٢١) مقابلة أجرتها IPS Noticias في عام ٢٠٠٧: يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي: (http://www.ipsnoticias.net/nota.aspidnews=41977).

(٢٢) يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي: http://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/UNODC_HR_position_paper.pdf.

٤٨ - وكان لعدة بلدان (إكوادور، ونيكاراغوا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وغواتيمالا، والمكسيك، وجمهورية فنزويلا البوليفارية) تجارب مع وزيرات من نساء الشعوب الأصلية تولين حقائب كالشؤون الخارجية، والعدل، والسلام، والثقافة، والتنمية الإنتاجية والاقتصاد التعددي، والتنمية الريفية، والأراضي. وهناك أيضا من نساء الشعوب الأصلية نساء شغلن منصب قاض في جهازي القضاء في إكوادور ونيكاراغوا.

٤٩ - وبعد التوقيع على اتفاقات السلام في غواتيمالا، عين أمين مظالم لنساء الشعوب الأصلية، واعتمدت هذه الاستراتيجية في بلدان أخرى أيضا. وبفتح قنوات المشاركة هذه، تسنى وضع استراتيجيات لكسب القدرة على التأثير السياسي. وكانت دُور المرأة في المكسيك تجربة أخرى مثيرة للاهتمام، عززت قدرات المرأة من نساء الشعوب الأصلية في مجال المشاركة السياسية، حيث إنه يتسنى في تلك الدور تعزيز خصالها القيادية في ضوء تحليل العوامل المسببة للوفيات النفاسية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة للتصدي لها.

٥٠ - ويجب أن تقترن جميع هذه العمليات بحركة لنساء الشعوب الأصلية يكون لها من القدرات التنظيمية ما يمكنها من المضي قدما في الدخول في شراكات ومفاوضات وأنشطة دعوية في مجال السياسة العامة. فقد لوحظ أن وضع خطط منسقة من شأنه إحداث أثر على شتى المستويات. فقد اقترنت جميع الحالات الناجحة بدورات تدريبية على اكتساب الخصال القيادية تركز على التعددية الثقافية تصاغ مقرراتها على أساس تشاركي وتربط موادها بالسياق المحدد المتعلق بالمشاركات فيها حيث تضع هذه الدورات في الحسبان معارف أبناء الشعوب الأصلية، وبخاصة نساؤهم، وتاريخهم وخلفياتهم؛ وتشارك المنظمات النسائية في إدارة كامل مراحل هذه الدورات التدريبية؛ ويتم اختيار المشاركات ومتابعتهن بدعم من المنظمات المجتمعية ويشرك فيها مدرسون من أبناء الشعوب الأصلية ونسائهم.

٥١ - وتتسم مشاركة المرأة من نساء الشعوب الأصلية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما يلي:

(أ) تحققت مشاركة المرأة من نساء الشعوب الأصلية من خلال القرارات والعمليات الجماعية الرامية إلى بناء مشاريع سياسية منصفة وشاملة للجميع. وارتبطت في حالة نيكاراغوا بعملية بناء نظام الحكم الذاتي لأقاليم الشعوب الأصلية، وارتبطت في حالة إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، بعمليات بناء الدولة المتعددة القوميات والعيش الكريم؛

(ب) في حالة غواتيمالا كان إشراك المرأة من نساء الشعوب الأصلية جزءا من عملية السلام، بعد توقيع اتفاقات السلام؛

(ج) في حالة إكوادور، ونيكاراغوا، وغواتيمالا، تواصلت المشاركة السياسية بتشكيل أحزاب وحركات سياسية للشعوب الأصلية (الحركة الموحدة المتعددة القوميات باشاكوتيك – نويبو باييس، والحركة الأهلية لساحل المحيط الأطلسي، والحركة السياسية الغواتمالية ''Winaq'')؛

(د) اتخاذ تدابير تعويضية (تدابير التمييز الإيجابي) لكفالة مشاركة الشعوب الأصلية لا يكفل بالضرورة مشاركة المرأة. ففي كولومبيا على سبيل المثال كانت عضوة الكونغرس أورسينيا خوسايو بولانكو، المنتمية إلى مجتمع الوايوو (Wayuu)، أول امرأة تشغل المقعد الذي خصص للشعوب الأصلية في مجلس النواب في إطار دستور عام ١٩٩١. ويخصص مقعدان آخران في مجلس الشيوخ لممثلي الشعوب الأصلية أيضا، ولكن لم تشغلهما امرأة قط؛

(هـ) تعرّف المرأة من نساء الشعوب الأصلية أثناء أدائها لمهامها بممارسات هي أقرب إلى ثقافتها. ففي بيرو، على سبيل المثال، حرصت عضوتا الكونغرس هيلاريا سوبا وماريا سوميره على أداء اليمين بلغتهما الأم[٢٣]؛

(و) نظرا لأن المشرعين المنتخبين هم في المقام الأول أعضاء في الأحزاب السياسية التقليدية، فإن هذه الأحزاب قلما تضم إليها ناشطات بارزات من الشعوب الأصلية؛

(ز) تحتاج المرأة إلى إقامة صلات قوية مع قواعدها لتفادي الذوبان في بوتقة الأحزاب السياسية.

٥٢ – وهناك حاليا عدة مبادرات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة من نساء الشعوب الأصلية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، على سبيل المثال، عقد مؤتمر بعنوان ''نسج شراكات استراتيجية في مجال الحوكمة والديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''، وناقشت فيه برلمانيات من الشعوب الأصلية لأمريكا اللاتينية الاستراتيجيات الرامية إلى تشجيع اعتماد تشريعات يراد منها ضمان ممارسة المرأة من نساء الشعوب الأصلية لحقوقها بشكل كامل بموجب التشريعات الوطنية والدولية، وكذلك التشجيع على توفير فرص أكبر وأفضل للمشاركة السياسية في صنع القرارات؛ وإقامة صلات لتبادل التأييد بين البرلمانيات والنساء خارج البرلمانات؛ وتبادل المعلومات في جو تضامني بين الأخوات؛ وتعزيز

(٢٣) Mujeres indígenas a la conquista de sus derechos. يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي: www.noticiasaliadas.org.

الاتصالات والعلاقات مع القواعد الشعبية ووضع خطة مشتركة للمرأة من نساء الشعوب الأصلية في إطار عقد الأمم المتحدة الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وكانت إحدى الاستراتيجيات المقترحة هي العمل في شراكة من خلال إنشاء شبكة من البرلمانيات والوزيرات من نساء الشعوب الأصلية سعيا لتحقيق العيش الكريم أو الحياة الطيبة، حيث لا يوجد عنف ضد المرأة، وتنعدم الوفيات النفاسية ويسود الاحترام لأمنا الأرض.

٥٣ - وقد حددت عدة عقبات تحول دون مشاركة المرأة، وهي عقبات استمدت من الحالة الكينية ولكن يمكن تعميمها:

(أ) عدم التزام القادة والمسؤولين بقضايا المرأة؛

(ب) الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية؛

(ج) ضعف الثقة بالنفس؛

(د) العوائق اللغوية؛

(هـ) المسافات الطويلة وتعذر المواصلات. إذ يتعين على النساء الانتقال لمسافات طويلة سيرا على الأقدام لمعالجة المسائل المتعلقة بالتدريب والإدارة؛

(و) المسائل الأمنية. ففي بعض الحالات، تكون هناك سيطرة لمجموعات مسلحة على الجماعات المراد إحداث الأثر فيها؛

(ز) عدم معرفة تقنيات المعلومات الحديثة وانعدام إمكانية الحصول عليها. فالمجتمعات المحلية التي تعيش على الصيد والجني في كينيا يمكنها الحصول على أجهزة إرسال إذاعية ولكنها لا تستخدمها لعدم وجود الطاقة، ولا يمكن لهذه المجتمعات الوصول إلى وسائط الإعلام المطبوعة، ناهيك عن شبكة الإنترنت.

على المستوى الدولي

٥٤ - شاركت المرأة من نساء الشعوب الأصلية في العمليات العالمية لإثبات حقوق شعوبها وكانت أحد الأطراف الفاعلة الكبيرة في عمليات حشد التأييد التي قامت بها الحركة النسائية. وشاركت في متابعة خطة عمل منهاج بيجين وخطة عمل القاهرة. وفيما يتعلق بمتابعة اتفاقية التنوع البيولوجي، شكلت شبكة نساء الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي، وانضمت إلى عضوية المجمع الذي يتولى متابعة المفاوضات بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ. وكان لها أيضا دور نشط في حشد التأييد لعمليات صياغة السياسات وتنفيذها في وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - ومن الاتجاهات التي لوحظت في المنظمات النسائية هو أنها تتكتل في شبكات محلية ووطنية ودولية، بحيث توجد حاليا شبكات قارية لنساء الشعوب الأصلية في آسيا وأفريقيا والأمريكتين. وقد ساعدت هذه الجهود التي تبذلها نساء الشعوب الأصلية على طرح نُهج متضافرة على مؤتمر عام ٢٠٠١ العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك بمشاركة بارزة لنساء شابات من الشعوب الأصلية. ومن المجالات الأخرى التي شاركت فيها نساء من الشعوب الأصلية ما يلي:

(أ) لجنة وضع المرأة. تمخض عن هذه المشاركة قراران، وهما: القرار ٤٩/٧، الوارد في تقرير الدورة التاسعة والأربعين والمعنون ''حالة نساء الشعوب الأصلية: بعد استعراض العشر سنوات لإعلان ومنهاج عمل بيجين'' (E/CN.6/2005/11 و Corr.1) والقرار ٥٦/٤، الوارد في تقرير الدورة السادسة والخمسين والمعنون ''نساء الشعوب الأصلية: عناصر فاعلة في القضاء على الفقر والجوع'' (E/CN.6/2012/16 و Corr.1)؛

(ب) منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. منذ إنشاء هذا المنتدى في عام ٢٠٠٠، كان عدد الرجال الأعضاء من أعضائه أكبر من عدد النساء، ولم يتحقق التكافؤ بين الجنسين إلا خلال الفترة الحالية (٢٠١١-٢٠١٣). وقدم المنتدى الدائم خلال دوراته ما يربو على ١٠٠ توصية بشأن المرأة من نساء الشعوب الأصلية، عالج فيها طائفة واسعة من المواضيع. وكُرست الدورة الثالثة لموضوع المرأة من نساء الشعوب الأصلية، واعترف المنتدى الدائم حينذاك بإسهاماتها، وأعرب عن قلقه إزاء أشكال التمييز المتعددة التي تتعرض له بسبب نوع الجنس والعرق والانتماء الإثني، والمشاكل المعقدة الناشئة عن ذلك التمييز؛

(ج) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. قدمت اللجنة عدة توصيات بشأن المرأة من نساء الشعوب الأصلية، وفي دورتها الثانية والخمسين، قدمت المنظمات النسائية تقريرا بديلا (CEDAW/C/MEX/CO/7-8).

٥٦ - وخلال العقود الثلاثة الماضية، شارك عدد متزايد من نساء الشعوب الأصلية من آسيا بنشاط في مختلف المحافل الدولية، ولا سيما في اجتماعات الأمم المتحدة، وفي مؤتمرات نظمتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات لدراسة حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والعمليات المتصلة بالبيئة والتنمية. وقد كفلت الجهود الواعية الرامية إلى القيام من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، وصندوق حقوق الإنسان الخاص بالشعوب الأصلية، وغيرهما من الوكالات الحكومية، بتقديم دعم

مالي إلى المرأة من نساء الشعوب الأصلية يبرز للعيان اقتراحاتها ووجهات نظرها ويتيح تمثيلها في تلك المحافل على قدم المساواة مع الرجل[٢٤].

٥٧ - وعلى المستوى الدولي، تم تحديد بعض العوامل التي تحد من مشاركة نساء الشعوب الأصلية، وفي ما يلي بعضها:

(أ) الافتقار إلى الموارد المالية، نظرا لأن السفر إلى البلدان الأخرى يكون دائما باهظ التكلفة؛

(ب) انعدام الصلات وشبكات الدعم. فمن الصعب المشاركة بفعالية على المستوى الدولي إذا لم تكن لديك جهات اتصال محلية قادرة على تسوية المسائل اللوجستية، أو إذا لم تكن تستطيع التكيف بسهولة مع بيئات غالبا ما تكون مختلفة جدا؛

(ج) عدم الإلمام بدينامية المنتديات الدولية. فكثيرا ما لا تعرف المرأة من نساء الشعوب الأصلية كيف تشارك بفعالية في هذه المنتديات، وما تجد صعوبة كبيرة في فهم آلياتها وسبل التأثير والتفاوض المتبعة فيها؛

(د) قلة الالمام بالصكوك الدولية وبمنظومة الأمم المتحدة. فالاطلاع على الصكوك الدولية واستيعابُها يحتاج إلى الوقت لاكتساب القدرة على استخدامها وتطبيقها في السياق المتعلق بالشعوب الأصلية.

رابعا - الاستنتاجات

٥٨ - في هذه الدراسة، حاولنا أن نصف بإيجاز حالة المشاركة السياسية للمرأة من نساء الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. ونود أن نؤكد، في المقام الأول، أن المهمة كانت صعبة نظرا للافتقار إلى إحصاءات حديثة وموثوق بها ومصنفة حسب الأصل الإثني.

٥٩ - غير أنه ومن خلال هذه الدراسة، وبخاصة المقابلات التي أجريت في سياقها مع قيادات نسائية، أمكن تحديد النظام الأبوي والعنصرية والتمييز باعتبارها هي العوامل الرئيسية المسؤولة عن ضيق فرص المشاركة السياسية. ويجب أن تندرج في إطار هذه العوامل الثلاثة أي دراسة يضطلع بها في هذا المنحى. ومن المعوقات الأخرى، هناك مشاعر الرهبة التي تتملك المرأة من نساء الشعوب الأصلية وقلة ثقتها في نفسها، وقلة معرفتها بمنتديات النقاش، وشحة المعلومات المتاحة لها، وانعدام الطابع المؤسسي لمشاركتها السياسية.

(٢٤) ج. لاسيمبانغ، ”نساء الشعوب الأصلية والنشاط السياسي في آسيا: النساء يرفعن التحدي“.

٦٠ - وقد مكننا عملنا من تحديد بعض الاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها في زيادة مشاركة نساء الشعوب الأصلية في مختلف الميادين.

عمليات التمكين وتعزيز القدرة التنظيمية

٦١ - أمكن لحركة نساء الشعوب الأصلية أن تتوطد تدرجيا بمر السنين. فالتحسينات لا تبدو في القدرة التنظيمية التي اكتسبتها هذه المنظمات فحسب، وإنما يمكن أن تستشف أيضا من الزيادة التي طرأت على مختلف أشكال تفاعلها مع الدوائر الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة، ووكالات التعاون الدولي وغيرها من الأجهزة (انظر E/C.19/2009/CRP.15). فقد أحرزت تلك المنظمات تقدما بإيجاد أرضية مشتركة من خلال آليات التنسيق الوطني والإقليمي والعالمي التي تديرها مختلف الشبكات، بما في ذلك الشبكة القارية لنساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين، وتحالف نساء الشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى والمكسيك، وشبكة نساء الشعوب الأصلية الآسيوية، والمنتدى الدولي لنساء الشعوب الأصلية.

تعزيز المهارات القيادية والتدريب

٦٢ - تمثل عمليات التدريب على اكتساب الخصال القيادية إحدى الأولويات، وتتم مضاعفة أثر هذه العمليات من خلال عدة استراتيجيات. ويستعان في ذلك بالشبكات، إضافة إلى قنوات وسائل الإعلام الشعبية. وترى نساء الشعوب الأصلية أن هناك حاجة إلى أنشطة تدريبية طويلة الأجل تستند إلى مبادئ وقيم ومنهجيات تتماشى مع نظرتهن الثقافية الكونية. ويتحقق تعزيز القدرة التنظيمية أيضا من خلال المشاريع الإنتاجية وبواسطة منح القروض لتمكين قيادات نساء الشعوب الأصلية من العمل في الإدارة الاجتماعية وكسب تقدير مجتمعاتهن المحلية.

تبادل الخبرات وتنظيمها

٦٣ - تتنوع الخبرات التنظيمية لدى المرأة من نساء الشعوب الأصلية إلى حد كبير وتختلف الأشواط المقطوعة فيها بين حالة وأخرى. فعلى مر السنين، أقيمت شراكات بين المنظمات وتوطدت منتديات لإجراء المناقشات وتبادل الخبرات كمؤتمرات القمة والمحافل والملتقيات، فضلا عن الشبكات والمنابر الافتراضية. فنقلُ الخبرات من الأجداد إلى الأحفاد ممارسة متجذرة في ثقافات الشعوب الأصلية. ويمكن النظر إلى تبادلها بين الأجيال النسائية الذي تدعو إليه بعض المنظمات على أنه أحد أشكال تحسين مشاركة الشباب.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، فإن الحوار بين نساء المجتمعات المحلية والنساء اللائي بلغن مناصب السلطة يعزز تمكين المرأة على المستوى المحلي، ويضفي مزيدا من الشرعية على تقلدها تلك المناصب. فوصولها إلى مواقع السلطة السياسية يؤكد للنساء الأخريات في مجتمعاتهن المحلية أن التغيير في المتناول ويقدم لهن مثالا حيا على ما يمكنهن جميعا أن يطمحن إليه.

توطيد الشبكات والشراكات

٦٥ - هناك شبكات لنساء الشعوب الأصلية تمكنهن من الاستفادة القصوى من مواردهن البشرية والتكنولوجية والمالية. ثم إن الانتظام في شبكات يساعد على إقامة شراكات استراتيجية وتوطيدها. وهناك شراكات ابتكارية أقيمت بين منظمات نساء الشعوب الأصلية ومؤسسات التدريب، والإذاعات المحلية، والوكالات الحكومية الوطنية، والحكومات المحلية، ووكالات التعاون الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة.

٦٦ - وهناك مساع بذلت لتوطيد تلك الشبكات بدعم قدمته هيئات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة[٢٥]، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجامعة المكسيك الوطنية المستقلة، والمركز المكسيكي للبحوث والدراسات العليا في الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

٦٧ - وتمثل الشبكات والشراكات قنوات لتبادل أشياء كالمعلومات والموارد التقنية وبرامج التدريب والدعم الرمزي وأشياء كثيرة أخرى. وتتيح هذه الشبكات للمرأة من نساء الشعوب الأصلية الفرصة لتنسيق مطالبهن وإبراز صورتها، والقيام بأنشطة دعوية، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تحسين هذا الشكل من أشكال المشاركة. وقد تطورت هذه الشراكات على امتداد السنين، فأدركت منظمات الشعوب الأصلية تدريجيا أهمية فتح خطوط الاتصال بالحركات الاجتماعية الأخرى. فعلى سبيل المثال، اتصلت نساء الشعوب الأصلية بالحركة النسائية العالمية، وأمكنهن أن يربطن الصلة مع بعض العمليات ولكن دون أن يتخلين عن مطالبهن وأولوياتهن الخاصة[٢٦]، وبذلك، استفدن من الناحية الاستراتيجية من تلك القنوات المؤثرة ومن عدة موارد أخرى.

---

(٢٥) ''نساء الشعوب الأصلية يعملن معا ويعلين أصواتهن''، يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي www.unwomen.org.

(٢٦) انظر مشاركة نساء الشعوب الأصلية في حملة إصلاح هيكل المساواة بين الجنسين.

خامسا – التوصيات

التوصيات الموجهة إلى الدول

٦٨ – القيام على المستوى التشريعي بإدخال إجراءات للتمييز الإيجابي تحقق التكافؤ بين الأعراق وبين الرجل والمرأة، وذلك بالأخذ بنظام للحصص يحد من التمييز القائم في السياسة الرسمية ضد المرأة من نساء الشعوب الأصلية والقضاء عليه في نهاية المطاف.

٦٩ – سن سياسات عامة تعزز تنفيذ إجراءات التمييز الإيجابي مع اتباع نهج متعدد الثقافات لضمان أن تشغل المرأة من نساء الشعوب الأصلية مواقع صنع القرار على المستويات المحلية والبلدية والوطنية والدولية.

٧٠ – تجميع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعرق عن موظفي الخدمة المدنية تبين على وجه الدقة كم من نساء الشعوب الأصلية توجدن في مناصب صنع القرار، وفي أي مرتبة، وفي أي مجالات.

٧١ – القيام ضمن الإطار الذي يحكم المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية بتصميم وتنفيذ أدوات رصد هذه المشاركة، وذلك من أجل القضاء على التمييز والعنصرية الهيكلية في الكيانات العامة.

٧٢ – إدراج معلومات إحصائية حديثة وموثوقة عن وضع المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية في البلد في التقارير المقدمة إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات (ولا سيما اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، والاستعراض الدوري الشامل).

٧٣ – اتخاذ تدابير لكفالة حماية وأمن ودعم نساء الشعوب الأصلية اللائي يتقلدن مناصب السلطة ويواجهن التهديدات والإيذاء والتمييز والعنف.

٧٤ – الاعتراف بمبادرات التدريب وتعزيزها وتقديم الدعم المالي إليها، وكذلك المبادرات الرامية إلى التشجيع على المشاركة السياسية التي تضطلع بها شبكات منظمات نساء الشعوب الأصلية من أجل التنسيق الفعال بين البرامج الحكومية والبرامج المشتركة بين الوكالات وخطة عمل الشعوب الأصلية ونسائها.

التوصيات الموجهة إلى وكالات الأمم المتحدة، وخاصة منها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٥ - تنظيم حلقات عمل تدريبية لنساء الشعوب الأصلية حول الإجراءات السياسية والقانونية والانتخابية، لتزويدهن بأدوات تحقيق الإدارة الأفضل من أجل حكم فعال، والمستندة إلى الرؤية الكونية لشعوبهن، ومساعدتهن على بلورة معارف تعبر عن هويتهن الثقافية الخاصة وعلى اكتساب رؤيتهن الخاصة إلى الأشياء.

٧٦ - إجراء دراسات كمية ونوعية عن التقدم الذي تشهده حاليا المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية على الصعيد العالمي، وعن التحديات التي تواجه تلك المشاركة، بهدف تحديد الممارسات الفضلى والعقبات والدروس المستفادة.

٧٧ - تقديم دعم لعمليات التدريب على اكتساب الخصال القيادية التي بدأت منظمات نساء الشعوب الأصلية في إدارتها بالفعل مباشرة بنفسها من أجل تعزيز المشاركة السياسية لأعضائها في هذه العمليات، بما في ذلك العمليات المتعلقة بأنشطة تبادل الخبرات.

٧٨ - دعم الأنشطة من قبيل مؤتمرات القمة والندوات والاجتماعات التحضيرية التي تُعقد لغرض توطيد الشبكات والشراكات الاستراتيجية التي ستمكن نساء الشعوب الأصلية من بناء قدراتهن على مختلف المستويات وفي مختلف مجالات العمل السياسي.

٧٩ - دعم منظمات نساء الشعوب الأصلية في سعيها إلى إذكاء الوعي لدى السلطات التقليدية من أجل التشجيع على قبول قيام نساء من الشعوب الأصلية بالمهام الموروثة عن الأجداد.

٨٠ - تشجيع المشاريع المتكاملة التي لا تشمل المرأة من نساء الشعوب الأصلية فقط، وإنما تشمل أيضا أبناء هذه الشعوب ليتسنى ادراك واستيعاب أهمية دور المرأة في نظم حكم الشعوب الأصلية.

٨١ - تشجيع عمليات بناء القدرات القيادية التي تأخذ في الحسبان المشاركة السياسية لا على الصعيد الوطني أو الدولي فحسب، وإنما على مستوى القواعد الشعبية أيضا، بما في ذلك المشاكل التي تؤثر على سبل عيش الشعوب الأصلية على المستوى المحلي وعلى المستوى المجتمعي.

٨٢ - تشجيع وكفالة المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية المقرر عقده في عام ٢٠١٤ وفي عملياته التحضيرية.

٨٣ - تشجيع وكفالة المشاركة الفعالة لنساء الشعوب الأصلية وشبابها في عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

التوصية الموجهة إلى منظمات الشعوب الأصلية

٨٤ - إشراك الشابات من نساء الشعوب الأصلية في عمليات التدريب والتنسيق والدعوة التي يقمن بها، وذلك على أساس مبدأ الأجيال السبعة، بهدف إعداد كوادر القيادة السياسية الجديدة على مستوى المجتمعات المحلية وعلى الصعد الوطني والإقليمي والدولي.